

اجتماع ندوة الرؤساء: الأولويات التشريعية والآليات الرقابية



اجتماع ندوة الرؤساء

توصيات ندوة الرؤساء

- o تطوير آليات ووسائل الرقابة وهيكلتها في وحدة ادارية تجسم متابعة الأهداف المرسومة في ميزانيات مختلف الوزارات.
- o مراقبة تفعيل الحكومة للقوانين الصادرة عن المجلس ومتابعة اصدار الاوامر التطبيقية المتعلقة بها.
- o إتمام المصادقة على مشروع قانون مجلة الجماعات المحلية خلال الثلاثية الأولى من سنة 2018.
- o اتمام احداث الهيئات الدستورية وفي مقدمتها انتخاب المحكمة الدستورية
- o إتمام النظر في مشاريع القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد



التأم يوم الاربعاء 20 ديسمبر 2017 بقصر باردو اجتماع ندوة الرؤساء الذي يضم اعضاء مكتب المجلس ورؤساء اللجان التشريعية والخاصة ورؤساء الكتل. وتمحور الاجتماع حول سبل مزيد تفعيل الدور الرقابي لمجلس نواب الشعب وتطويره من جهة، وضبط رزنامة العمل وأولوياته خلال الثلاثية الأولى من سنة 2018 من جهة أخرى.

وناقشت الندوة مقترحات ترمي الى مزيد تفعيل آليات الرقابة التقليدية بمتابعة الاسئلة الكتابية الموجهة الى اعضاء الحكومة، وتنظيم الاسئلة الشفاهية والتدخلات في الجلسة العامة على معنى الفصل 118 وجلسات الحوار مع الحكومة ومتابعة مآل مقترحات المجلس وملاحظات النواب وأجوبة الحكومة والالتزامات المقدمة. كما تداولت ندوة الرؤساء في مقترح برنامج الرقابة على النصوص التنظيمية لتفعيل القوانين المصادق عليها من قبل المجلس وتقييم السياسات العمومية بإضفاء مزيد من النجاعة على أعمال اللجان الخاصة.

ونظرت ندوة الرؤساء في مقترح برنامج العمل الرقابي والتشريعي للثلاثي الأول من سنة 2018 ، الذي تمّ ضبطه بالتشاور بين مكتب المجلس ومكاتب اللجان التشريعية حسب النظام الداخلي، بهدف مزيد حوكمة العمل التشريعي والرقابي وتعزيز أداء المجلس لوظائفه



مجلس نواب الشعب



نشاط مكتب المجلس

اجتمع مكتب المجلس يوم الخميس 21 ديسمبر 2017 ، وتناول جدول أعماله ما يلي:

- النظر في جدول متابعة مناقشة مشاريع القوانين المعروضة على المجلس والتي طلب استعجال النظر فيها.
- متابعة تقدّم النظر في الأولويات التشريعية للفترة المقبلة التي وقع ضبطها مع الحكومة.
- احالة ثلاثة مشاريع قوانين واردة من الحكومة على أنظار لجنة المالية والتخطيط والتنمية.
- النظر في عريضة مقدّمة من عدد من النواب حول طلب استعجال النظر في مقترح قانون تجريم التطبيع .
- توجيه سؤاين كتابيين إلى كل من السيد رئيس الحكومة والسيد وزير الشؤون المحلية والبيئة.

مجلس نواب الشعب في أرقام

استتماعات عقدتها اللّجان خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر

06

مشاريع قوانين صادقت عليها اللجان التشريعية

02

زيارات ميدانية قام بها اعضاء المجلس

02



مجلس نواب الشعب

نشاط اللجان

اللجان القارة التشريعية

لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

استمعت اللجنة يوم 20 ديسمبر 2017 إلى الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب حول مشروع القانون الأساسي عدد 42/ 2016 المتعلق بهيئة حقوق الإنسان. ويّن رئيس الهيئة أن مشروع القانون يندرج ضمن مسار تركيز منظومة حقوق الإنسان مؤكداً أنّ تركيز هيئة عليا تعنى بمجال حقوق الإنسان سيكمل عمل الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب الذي يقوم على الجانب الوقائي. كما قدّم عدّة ملاحظات تعلق بمشمولات الهيئة وتركيبتها، تفاعل معها أعضاء اللجنة. صادقت اللجنة يوم 21 ديسمبر 2017

على مشروع القانون الأساسي عدد 71/ 2017 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي، وعلى تقريرها المتعلق به،

وذلك بعد استكمال النظر فيهما. ويهدف مشروع هذا القانون الى توفير حماية افضل للأطفال ضحايا الاعتداء والاستغلال الجنسي ومزيد نشر الوعي حول هذا النوع من الانتهاكات.



اللجنة تستمع إلى الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

واصلت اللجنة يوم 20 ديسمبر 2017 النظر في مشروع القانون عدد 21/ 2017 المتعلق بحماية الفلاحين من السرقات. وقدّم الأعضاء عددا من المقترحات بشأنه على غرار مراجعة العقوبات التي وقع التنصيص عليها والتخفيف منها. كما تطرّق النواب الى عدد من مشاريع القوانين المعروضة على اللجنة وهي: مشروع القانون الأساسي عدد 70/ 2017 المتعلق بالموافقة على اتفاق مبرم في 9 فيفري 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية في مجال النقل الدولي للأشخاص والبضائع، ومشروع القانون الأساسي عدد 73/ 2017 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى بروتوكول تعديل الاتفاق الأوروبي حول النقل الدولي للبضائع الخطرة، ومشروع القانون الأساسي عدد 64/ 2017 المتعلق بانضمام الجمهورية

التونسية إلى اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي. استمعت اللجنة يوم 20 ديسمبر 2017 الى وزير التجارة حول مشروع القانون الأساسي عدد 81/ 2017 المتعلق بالموافقة على بروتوكول إضافي للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر "اتفاقية أغادير" حول انضمام دول جديدة.

وأكد الوزير أن هذه الاتفاقية تهدف إلى تنمية المبادلات التجارية وتحرير انسياب السلع ودعم الشراكة العربية المتوسطية. من جهتهم أكد النواب أهمية توسيع مجال هذه الاتفاقية بأن تضم بلدانا عربية أخرى، مبرزين ضرورة دعم الصادرات مع البلدان الأعضاء في هذه الاتفاقية خاصة في ظل ارتفاع حجم الواردات.



لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة تستمع إلى وزير التجارة



مجلس نواب الشعب

اللجان الخاصة

لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة
الرشيّدة ومكافحة الفساد ومراقبة
التصرف في المال العام

استمعت اللجنة يوم 18 ديسمبر 2018 إلى رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد حول التقرير السنوي للهيئة. بين السيد شوقي الطبيب رئيس الهيئة أنّ التقرير تمحور حول توصيف قضايا الفساد والإطار التشريعي في الغرض والنقائص التي تشوبه، إضافة إلى الحالات المحالة على القضاء والجانب الرّجري لمعالجة ظاهرة الفساد. كما أضاف أنّ الهيئة ضمنت التقرير مجموعة من التوصيات صيغت بطريقة تشاركية كنتيجة للندوات والملتقيات والاتفاقيات، من أهمّها ضرورة الشّروع في تنفيذ الحوكمة المفتوحة والحوكمة الالكترونية والقيام بتدقيق داخليّ في أنظمة مؤسسات الدولة لتعزيز آليات الرّقابة الفعّالة. وثمن أعضاء اللجنة نجاح الهيئة في اعتماد المقاربة التشاركية مع مختلف الأطراف، وطالبوها بتفعيل إستراتيجيتها الاتّصالية لتقريب أنشطتها من المواطن وبإحداث إطار تنسيقيّ مع بقية الهياكل الرقابية الرسمية. كما طالب أعضاء اللجنة الهيئة بمدّهم بمقترحاتها المتعلّقة بالإصلاح التشريعي في مجال محاربة الفساد.

اللجنة تستمع إلى رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد



لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

استمعت اللجنة يوم 20 ديسمبر 2017 إلى ممثلين عن وزارة العدل حول مقترح قانون عدد 85/ 2017 المتعلّق بتنقيح الباب السابع ولاسيما الفصول 77، 78، 79 و80 من مجلة الأحوال الشخصية. ويتمثّل التنقيح في تغيير عبارة "اللقيط" المستعملة بهذه الفصول بما يتلاءم مع المنظومة التشريعية الحالية المتعلّقة بالأطفال المهمّلين ومجهولي النسب ولاسيما مع التغيرات المجتمعية التي جعلت من مصطلح اللقيط مصطلحا سلبيا. وقد تمّ الاتفاق على اعتماد مصطلح "المعثور عليه". هذا واتفق أعضاء اللجنة على أداء سلسلة من الزيارات الميدانية لبعض المستشفيات العمومية.



لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية تستمع إلى ممثلين عن وزارة العدل

لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح

صادقت اللجنة يوم 21 ديسمبر 2017 على مشروع القانون عدد 90/ 2017 المتعلّق بالمغادرة الاختيارية للأعوان العموميين وذلك اثر الاستماع الى الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بمتابعة الإصلاحات الكبرى بشأنه واستكمال التصويت على فصوله. وأكد ممثلو رئاسة الحكومة أنّ هذا القانون يندرج في إطار إصلاح الإدارة العمومية والتحكّم في كتلة الأجور. من جانبهم شدّد النواب على ضرورة التنصيب على تغطية اجتماعية لفترة محدودة لتحفيز الموظفين على الانخراط في هذه الاتفاقية. وقد تمّت إضافة فصل جديد ينص على تمتيع الاعوان العموميين المغادرين بصفة اختيارية للوظيفة بالتغطية الصحية لدى المؤسسات الصحية العمومية لمدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ المغادرة.



لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح



مجلس نواب الشعب

لجنة المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

تداول أعضاء اللجنة يوم 18 ديسمبر 2017 بخصوص برنامج العمل خلال الثلاثية الأولى من سنة 2018، والذي يركز بالأساس على ملف نقل العملات بالقطاع الفلاحي والتمكين الاقتصادي للمرأة، إضافة الى ملف المسنين. وأكد أعضاء اللجنة ضرورة التركيز على الدور الرقابي لمجلس نواب الشعب من خلال متابعة مدى تفعيل القوانين المصادق عليها المتصلة بمجال عمل اللجنة وعقد جلسات استماع الى الوزارات المعنية.



لجنة المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

لجنة شهداء الثورة وجرحاها وتنفيذ قانون العفو العام والعدالة الانتقالية

استمعت اللجنة يوم 18 ديسمبر 2017 إلى ممثلين عن المركز الدولي للعدالة الانتقالية. وتطرق ممثلو المركز إلى علاقة الشراكة والتنسيق التي تربطهم ببعض الجمعيات وهيئة الحقيقة والكرامة، مشيرين إلى موضوع سد الشغورات صلب الهيئة وداعين النواب إلى إيجاد حل لهذا الاشكال. وطالب المتدخلون بضرورة تمديد فترة عمل الهيئة وذلك بسبب عدم جاهزية كل الملفات وعدم إمكانية تقديمها للقضاء. وأكد النواب عزمهم تسريع العمل مع مختلف الجهات المعنية في ما يتعلق بسد الشغور في الهيئة، وصندوق الكرامة والنصاب في عضوية الهيئة ومسألة التمديد في عملها.

الزيارات الميدانية

أدى أعضاء لجنة الأمن والدفاع زيارة ميدانية إلى كل من ولايتي الكاف وجندوبة حيث عقدوا جلستي عمل مع اللجنة الجهوية لتفادي الكوارث ومجابهتها وتنظيم النجدة بكلا الولايتين للإطلاع على ظروف العمل والامكانيات المتاحة للقيام بالمهام المناطة بعهدتها.

18 ديسمبر 2017

دّى أعضاء لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية زيارة ميدانية الى مستشفى الحبيب ثامر بتونس، وذلك للإطلاع على التجربة النموذجية لهذا المستشفى في رقمنة مسالك توزيع الأدوية والوصفات الطبية، ومعاينة ظروف العمل بهذا المرفق الصحي.

21 ديسمبر 2017



21 ديسمبر 2017



18 ديسمبر 2017



مجلس نواب الشعب

الجلسات العامة

الثلاثاء 19 ديسمبر 2017 :

- التصويت على مقترح القانون عدد 54 / 2017 يتعلق بتعديل الفصل 15 من مجلة الغابات بـ 106 نعم و 09 احتفاظ و 01 رفض.
- خصّص جانب من الجلسة العامة لتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير النقل من قبل النائبين عماد الدايبي وسامية عبّو.
وقد تعلّقت الأسئلة بالوضعية القانونية للمدير المالي لشركة نقل تونس ومنظومة الاستخلاص بالشركة وفوارق جرد مخزون قطع الغيار،
إلى جانب موضوع تضمن بعض تقارير مراجع الحسابات لمبالغ عالقة منفذة من البنوك وغير مسجلة بحسابات الشركة والنقص الحاصل في البطاقات بين شركة النقل بتونس والديوان الوطني للبريد.

مجلس نواب الشعب يحتضن الدّورة العادية الثانية لبرلمان الطّفل

الجمهورية التّونسيّة إلى اتّفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي ومشروع القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التّونسيّة إلى البرتوكول الاختياري الثالث الملحق باتّفاقية حقوق الطّفل المتعلّق بإجراء تقديم البلاغات. وفي هذا السياق، بيّن الاطفال البرلمانيون تفاقم حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال وانتشار ظاهرة العنف والمخدرات في الوسط المدرسي متسائلين عن إستراتيجية الدّولة للتصدّي لهذه الظواهر. كما اقترحوا إلزام المؤسسات التّربويّة بإنشاء نواد مختصة بنشر حقوق الطّفل.

وتولّت السيدة راضية التّومي نائبة رئيس لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسئّين الإجابة على تساؤلات الأطفال البرلمانيين، مؤكّدة عزمها نقل جميع آرائهم ومقترحاتهم للجان البرلمانيّة المختصة لأخذها بعين الاعتبار.

احتضن مجلس نواب الشعب يوم الخميس 21 ديسمبر 2017 الدّورة العادية الثانية لبرلمان الطّفل وذلك تحت اشراف النّائبة الثانية لرئيس مجلس نواب الشعب السيدة فوزيّة بن فضّة.

أبرزت السيدة النّائبة الثانية لرئيس المجلس دور برلمان الطّفل في تمثيل الحسّ المدني لدى النّاشئة وفي الرّفّع من مستوى الوعي لديهم حول حقوقهم، إضافة إلى فسح المجال لهم لإبداء رأيهم في شتّى القضايا، مؤكّدة ضرورة تدعيم مكانة الطّفل في السّياسات العموميّة وتوفير الحماية اللاّزمة له من كلّ المخاطر التي تهدّده.

من جهتهم، قدّم مجموعة من الأطفال البرلمانيّون عرضا لبعض المشاريع المصاغة على الصعيد الجهويّ، على غرار تنظيم حملات تحسيسيّة حول الاتّجار بالأطفال ونشر حقوق الطّفل وتوفير الحماية له وحول العناية بالطّفل الرّيفي وتوفير سبل التّرفيه له. كما ناقشوا بعض مشاريع القوانين ذات العلاقة بالطفولة والمعروضة على اللّجان البرلمانيّة مثل مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على انضمام

